منزلة قول الإمام الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: رجاله ثقات - ونحوه (عرض ونقد)

بقلم
أ. د. حميد قوفي(*)

ملخص

هذا البحث – على وجازته– يعالج قضية مهمة في النقد الحديثي، لما ينبني عليها من الأحكام على الأحاديث الواقعة في كتاب مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لأبي بكر الهيثمي رحمه الله، ولما كان هذا الكتاب مرجعا لكثير من المتأخرين في التخريج واعتماده في الحكم على الحديث كان لزاما التنبيه على ما وقع فيه من الخلل المنهجي– فيما بدا للباحث– مدللا في ذلك بأمثلة ومناقشة علمية، والبحث خاص بما حكم فيه الهيثمي بعبارة: "رجاله ثقات" ونحوها.

الكلمات المفتاحية: رواية الحديث، مصطلح الحديث، الهيثمي، الثقات.

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد،

فهذه مقالة وجيزة في بيان منزلة قول الإمام الهيثمي في حكمه على الحديث في كتابه مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: "رجاله ثقات" أو "رجاله موثوقون" أو "وثّقوا" أو "رجاله رجال الصحيح"، والذي أودّ بيانه بالضبط إنما هو: قيمة هذه الأحكام النقدية، لا سيما أنّ كتاب مجمع الزوائد يعدّ عند كثير من الدارسين والباحثين مرجعًا

(*) أستاذ الحديث وعلومه - جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة - الجزائر.

في التخريج[1]، فهل ترى لهذا الكتاب هذه المنزلة من خلال هذه الأحكام النقدية التي أشرت إليها؟

وسأوجز القول من خلال أمثلة بيانية لما أقرر.

أعرض طائفة من الأحاديث جاءت في كتاب مجمع الزوائد ومنبع الفوائد يقول الهيمثي في أسانيدها: "رجاله ثقات" ونحو هذه العبارة قاصدا بيان أحوال هذه الأحاديث بالنظر في رواتها ومتونها؛ فإنّه لا يخفى أنّ الحكم على رجال الإسناد وحده لا يفي بالحكم على الحديث حُكما كليّا، كل ما في ذلك هو بيان مراتب الرواة ودرجتهم من حيث التوثيق والتجريح، ثم إنّ صحّة الإسناد شرط في الصحيح كما لا يخفى لكن ليست موجبة لصحة الحديث كما نبّه عليه الإمام ابن القيم رحمه الله، قال: (وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث وليست موجبة لصحة الحديث؛ فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها صحة سنده وانتفاء علته وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شذ عنهم)[2].

أما الحكم على الحديث حكما كاملا فإنّه يُحوِجنا إلى النظر أوّلاً في الرواية أهي خطأ أم صواب؛ فإن كانت صوابًا نظرنا في رواتها، فإن كانوا ثقات واتصل سندها قلنا إنّ الحديث صحيح، وإن كانوا ضعفاء أو أحدهم ضعيف أو لم يتصل فيها السند، قلنا إنّ الحديث ضعيف؛ أي على استصحاب حال الراوي من حيث ثِقتُه وضعفُه، فالحكم على الراوي مرحلة تأتي بعد النظر في القرائن الموجبة للصواب أو الخطأ في الرواية، أمّا ما نجده في كتب النقّاد من رد الحديث بالكلام في راويه، فإنّ ذلك في الظاهر، لكن في حقيقة الأمر إنّما ردوه لخلل في ضبط المتن الذي يرويه، وهذا في الأغلب الأعم، لكنّهم يختصرون ذلك الحكم في ضعف الراوي.

قال العلامة المعلميّ: (انظر موضوعات ابن الجوزي وتدبّر، تجده إنّما يعمد إلى المتون التي يرى فيها ما ينكره ولكنّه قلّما يصرِّح بذلك بل يكتفي غالبا بالطعن في السند، وكذلك كتب العلل وما يعلّ من الأحاديث في التراجم تجد غالب ذلك مما ينكر في متنه، ولكن الأئمّة يستغنون عن بيان ذلك بقولهم: (منكر) أو نحوه أو

الكلام في الراوي، أو التنبيه على خلل في السند كقولهم: فلان لم يلق فلانا، ولم يسمع منه، ولم يذكر سماعا، اضطرب فيه،لم يتابع عليه، خالفه غيره، يروي موقوفا وهو أصح، ونحو ذلك)[3].

ويشبه قوله: "رجاله ثقات" قوله في الإسناد: "رجاله رجال الصحيح"، فهذا كذلك لا يوجب صحّة الحديث، فإنّه قد يكون الراوي من رجال الصحيحين روَيا عنه لكن في أحوال مخصوصة وهذا ما يقال عنه على شرطهما، وما لم يكن على تلك الحال فلا يخرجان حديثه، وهذا ينطبق على كل واحد من الشيخين على انفراد، فمثلا: هشيم بن بشير، والزهري كلاهما من رجال الصحيحين لكن لم يقع لهما رواية عن هشيم عن الزهري، لأنه هشيما ضعيف في الزهري، فليس على شرطهما مع أن هشيما والزهري قد أخرجا من أحاديثهما طائفة، والعلة في ذلك أنّ هشيما أخذ من الزهري عشرين حديثا فلقيه صاحب له، فسأله روايته وكان ثم ريح شديدة فذهبت بالأوراق، فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه ولم يكن أتقن حفظها، فوَهِم في أشياء منها، ضعف في الزهري بسببها[4].

فقوله: "رجاله رجال الصحيح" ونحو هذا لا يكفي في الحكم على الحديث، ولا يلزم منه صحّة الحديث بلا شكّ، إنّما مردّ ذلك إلى البحث في أحوال الرواية وأحوال الراوي في تلك الرواية وإن كان من رجال البخاري ومسلم؛ فإنّ مثل إسماعيل بن أبي أويس، تكلّم فيه غير واحد من الأئمّة، وروى له الشيخان قال الحافظ: (إلا أنّهما لم يكثرا من تخريج حديثه، ولا أخرج له البخاري مما تفرّد به سوى حديثين، وأما مسلم فأخرج له أقلّ مما أخرج له البخاري، وروى له الباقون سوى النسائيّ فإنّه أطلق القول بضعفه... قال الحافظ: وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أنّ إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها وأن يعلّم له على ما يحدّث به ليحدّث به ويعرض عمّا سواه، وهو مشعر بأنّ ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنّه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه)[5]،

فبان من هذا أن مثل إسماعيل بن أبي أويس وإن كان من رجال الصحيحين، لا يلزم ذلك صحّة خبره خارجهما.

وذكر- الهيثمي- أيضا ما يشبه ما سبق وهو قوله: "رجاله موثقون" و"رجاله وُثِّقوا" مما يشعر أنّ خلافًا ما في الحكم على هؤلاء الرواة، ومهما يكن فإنّه لا يلزم من هذه الأحكام صحّة الخبر كما سبق بيانه، وإنّما لكلّ حديث نقد خاص يقوم به؛ فقد يأتي إسناد يكون رجاله ثقات أو رجاله رجال الصحيح يخلو من العلّة فيكون صحيحا، لكن قد يرد متن آخر بالإسناد نفسه يكون مردودا لعلّة فيه.

مثال ذلك ما أخرجه الحاكم في المعرفة من طريق محمد بن محمد ابن حيان التمّار قال ثنا أبو الوليد الطيالسي قال ثنا مالك ابن أنس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت: (ما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما قط، إن اشتهاه أكله وإلا تركه)، قال الحاكم: (هذا إسناد تداوله الأئمّة والثقات وهو باطل من حديث مالك)[6]، وهو كما قال؛ فإنّ الحديث لا يعرف من رواية الإمام مالك؛ إنّما هو حديث الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة كذا أخرجه الشيخان وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد وابن حبان وغيرهم، لكن إسناد مالك المذكور رويت به أحاديث في أعلى الصحة.

وكثيرا ما نجد قول النقاد -كالحافظ ابن حجر وغيره- في الحديث: رجاله ثقات لكنه معلول أو مرسل أو منقطع ونحو ذلك. ومن ذلك مثلا قول الإمام الزيلعي: (ولو فرض ثقة الرجال، لم يلزم منه صحّة الحديث حتى ينتفي منه الشذوذ والعلة)[7]، وقول الحافظ في جوابه ابن القطان في تصحيحه لحديث (وعندي أنّ إسناد الحديث الذي صححه ابن القطان معلول؛ لأنّه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحا لأن الأعمش مدلس..)[8].

ثم إنه قد يكون الراوي من رجال الصحيح أو ثقة أو وثّق، لكن ربما يكون مدلسا في هذا الحديث أو ذاك إذا لم يصرح بالتحديث على ما جرى في علم المصطلح. والشيخان- البخاري ومسلم مثلا- قد يرويان عن بعض المدلسين لكن بانتقاء ما

ثبت صوابه من طريقهم كما لا يخفى؛ إمّا بالتصريح أو المتابعة ونحو ذلك من القرائن الدالة على السماع.

وكذلك قد يكون رجال الإسناد ثقات أو من رجال الصحيح أو ممن وثقوا لكن ذلك لا يعني اتصال ذلك الإسناد، فبان أنّ مجرد الحكم على رواة الحديث بالتوثيق لا يكفي للتعبير عن صحة الخبر ما لم تجتمع الشروط الباقية الأخرى.

من هنا تقرّر أنّ لكلّ حديث نقدًا خاصًّا، وليس هناك في التصحيح والتعليل قاعدة مطرّدة في كلّ حديث، وأنّ ثقة الراوي شرط في الصحيح لا موجبة له.

توضيح:

1- قوله: "رجاله ثقات" يلزم منه ألا يكون أحدهم – عنده– أقلّ من هذه الدرجة بدليل أنّه يقول في كثير من الأحاديث عند الحكم على واحد منها: "إسناده حسن"، ورجال الحسن أقل درجة في التوثيق ممن يقال فيه ثقة، وهذا معلوم، ومثال ما حكم عليه بالحسن قوله في حديث أبي الدرداء: "من صام يوما في سبيل الله جعل الله بينه وبين النار خندقا ... الحديث. رواه الطبراني في الصغير والأوسط وإسناده حسن[9].

2- نبه الإمام الهيثمي إلى اعتماد كتاب ميزان الاعتدال للإمام الذهبي في حكمه على رجال الطبراني، فما لم يذكره الذهبي في ميزانه من رجال الطبراني بضعف عدّه من الثقات، قال رحمه الله: (ومن كان من مشايخ الطبراني في "الميزان" نبهت على ضعفه، ومن لم يكن في "الميزان" ألحقته بالثقات الذين بعده..)[10].

قلت: وهذا ما لا يوافقه عليه أحد، وليس كل من لم يذكرهم الإمام الذهبي في ميزانه من رجال الطبراني ثقات، بل فيهم الثقات والضعفاء والمتروكون والكذابين... فينبغي حينئذ التوقف فيما يذكره الهيثمي من أحكام في رجال الطبراني كما سأوضحه بالمثال لاحقا.

3- ويجدر التنبيه إلى أنّ الإمام الهيثمي لا يريد من حكمه هذا- فيما أحسب- صحّة الحديث على الاصطلاح المعروف، بل ربما كان هذا المسلك من باب الحيطة

والورع، أو أنّ مراده أن يبين أحوال هؤلاء الرواة من حيث الثقة والجرح ويدع الحكم لغيره، وإن كان قد فاته الوقوف على أحوال كثير منهم، فمنهم من يصرح بأنّه لا يعرفه ويعرفه غيره، ومنهم من وثقه ولم يصب فيه كما سيأتي والله أعلم.

وبهذا يعلم أنّ من قلّده في حكمه هذا مطلقًا وصحّح الحديث لم يصب، وقد وجدت الشيخ المناوي كثيرا ما يتعقّب السيوطي في تحسينه للحديث بحكم الهيثمي "رجاله ثقات" فيُلزمه تصحيح الحديث، ومن ذلك مثلا قوله: قال الهيثمي: رجاله ثقات، وبه يعرف أنّ المصنف قصر، حيث رمز لحسنه[11]. وقوله أيضا: قال الهيثمي: رجاله ثقات، ورمزُ المؤلف لحسنه غير حسن، بل حقّه الرمز لصحته[12]. وقوله أيضا: رمز- السيوطي- لحسنه وهو تقصير أو قصور، وحقّه الرمز لصحّته؛ فقد قال الهيثمي وغيره رجاله رجال الصحيح[13]. والأمثلة كثيرة يغني عنها بعض ما ذكرت. والله أعلم.

وبعد هذا، أرجع إلى المقصود من هذا البحث وهو دراسة لبعض الأحاديث، اختار منها ثلاثة يقول الإمام الهيثمي في كلّ منها: "رجاله ثقات"، أجعلها أمثلة تطبيقية لما سبق أن ذكرت في هذه المقدّمة، مع التنبيه أنّه ليس المعنى أنّ كل ما يقول فيه ذلك معترض عليه، إنّما المراد بيان بعض ما لم يصب فيه خاصّة، وأنّ صحة الحديث لا تنبني على ثقة رجاله فقط.

الحديث الأول:

عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" إيّاك **ومشارة** الناس[14]؛ فإنّها تدفن الغرة وتظهر العورة".

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الصغير ورجاله ثقات إلاّ أنّ شيخ الطبراني محمد بن الحسن بن هريم لم أعرفه[15].

وذكره في موضع آخر وقال: رواه الطبراني عن شيخه ابن الحسن بن هريم ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات[16].

هذا الحديث أخرجه الطبراني -كما قال الهيثمي- في المعجم الصغير قال: ثنا محمد ابن الحسن بن هريم الكوفي ثنا عبد الله بن عمر ابن أبان ثنا محبوب بن محرز القواريري عن سيف الثمالي عن مجالد ين سعيد عن الشعبي عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إياك ومشارة الناس فإنها تدفن الغُرّة وتظهر العُرّة[17]"، قال الطبراني: (لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد، تفرد به محبوب)[18].

وقوله "رجاله ثقات" فيه نظر، فإن فيهم سيف بن أبي المغيرة ومحبوب بن محرز ليسا بثقتين، أمّا محمد بن الحسن بن هريم فإنّي لم أهتد إلى ترجمته، ومع هذا لا يسلم حكمه في بقية الإسناد، فأمّا سيف بن أبي المغيرة، فقال الإمام الذهبي الميزان: (سيف بن أبي المغيرة عن مجالد ضعفه الدارقطني وغيره، روى عنه محبوب بن محرز، وقال الأزدي ضعيف مجهول لا يكتب حديثه)[19].

والحديث هذا ذكره العقيلي في ترجمة سيف هذا[20] تضعيفا له به، وقال فيه: لا يتابع على حديثه.

أما محبوب بن محرز القواريري، فقد سئل عنه أبو حاتم فقال: يكتب حديثه، قيل له يحتج بحديثه؟ فقال: يحتج بحديث شعبة وسفيان[21]. وذكره ابن حبان في الثقات[22]، وضعفه الدارقطني[23]، وفي التقريب قال الحافظ: لين الحديث[24].

فالحديث هكذا منكر لتفرّد محبوب به إذ لا يحتمل منه التفرد ولضعف سيف الثمالي، لكن قد يرد اعتراض على هذا الحكم بورود رواية أخرى من غير طريق محبوب، فقد أخرجه القضاعي في مسند الشهاب من طريق الوليد بن سلمة عن الأوزاعي عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة[25]. وكذلك رواه البيهقي من طريق الوليد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة به، وقال: (تفرد به الوليد بن سلمة الأزدي وله أمثال هذا أفراد لم يتابع عليها).[26]

قلت: والوليد بن سلمة هذا قال فيه أبو حاتم ذاهب الحديث، وقال دحيم وغيره:

كذاب وقال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات، وقال العقيلي عن ابن مسهر: كذاب.[27] ولعل هذا الحديث مما وضعه مرة على يحيى بن أبي كثير ومرة على الأوزاعي، فإن مثل إسناد الأوزاعي عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة من أجود الأسانيد.

وبهذا يتبين أن حكم الإمام الهيثميّ على رجال هذا الحديث بالثقة غير سديد، والله أعلم.

الحديث الثاني:

عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب صدر عمر بيده حين أسلم ثلاث مرات وهو يقول: "اللّهم أخرج ما في صدر عمر من غل وأبله إيمانا" يقول ذلك ثلاث مرات". قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله ثقات[28].

قال الطبراني في الأوسط: ثنا أحمد[29] قال: حدثنا أبو جعفر النفيلي قال: حدثنا خالد ابن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى ضرب صدر عمر بيده حين أسلم ثلاث مرات وهو يقول: "اللّهم أخرج ما في صدره من غل وأبدله إيمانا " يقول ذلك ثلاثا.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن سالم إلا خالد بن أبي بكر[30].

قلت: وأخرجه كذلك في الكبير[31]، ولم يعزه إليه.

وقوله: "رجاله ثقات" فيه نظر؛ فإنّ فيه خالد بن أبي بكر وقد تفرّد به عن سالم، وليس بثقة، قال أبو حاتم: يكتب حديثه[32]، ونقل الترمذيّ عن البخاري قوله: خالد بن أبي بكر منكر الحديث [33]، وقال الدارقطني: ليس بالقوي[34]، وقال الحافظ في التقريب: فيه لين[35].

والغريب أنّ الحاكم أخرج هذا الحديث من طريق خالد بن أبي بكر وقال: (هذا حديث صحيح مستقيم الإسناد ولم يخرجاه)[36]، وأحسب أنّ هذا من تساهل الحاكم رحمه الله. والله أعلم.

الحديث الثالث:

عن الحسن بن علي أنه دخل المتوضأ فأصاب لقمة أو كسرة في مجرى الغائط أو البول، فأخذها فأماط عنها الأذى فغسلها غسلا نعما ... قال: سمعت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تذكر عن أبيها رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أخذ لقمة أو كسرة من مجرى الغائط والبول فأخذها فأماط عنها الأذى، وغسلها غسلا نعما، ثم أكلها لم يستقر في بطنه حتى يغفر الله له.."

قال الهيثمي: رواه أبو يعلى عن عيسى بن سالم عن وهب بن عبد الرحمن القرشي، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات.[37] وذكره في موضع آخر وقال: رواه أبو يعلى ورجاله ثقات[38].

قال أبو يعلى: ثنا عيسى بن سالم ثنا وهب بن عبد الرحمن القرشي عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن الحسن بن علي أنه دخل المتوضأ فأصاب لقمة أو قال كسرة في مجرى الغائط والبول، فأخذها فأماط عنها الأذى، فغسلها غسلا نعما...الحديث بطوله[39].

اختلف قول الهيثمي في إسناد هذا الحديث، فمرة قال: (رواه أبو يعلى... عن وهب بن عبد الرحمن ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات) ومرة قال: (رواه أبو يعلى ورجاله ثقات)

أما الراوي الذي لم يعرفه فهو وهب بن عبد الرحمن القرشي وهو وهب ابن وهب أبو البختري وهو وهب بن زمعة القرشي وهو عبد الوهاب المديني كذا بينه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق[40]، وسماه في تاريخ بغداد وهب بن وهب بن كثير بن عبد الله بن زمعة بن الأسود.. أبو البختري القرشي المديني[41]. وقد ذكره الحافظ ابن حجر في اللسان قال: وهب بن عبد الرحمن وعنه عيسى ابن سالم الشاشي، قال الخطيب في الموضح هو وهب بن وهب[42].

ووهب بن وهب هذا مجمع على تركه وتكذيبه، قال أحمد: أبو البختري أكذب

الناس، وقال إسحاق بن راهويه كان كذابا، وقال يحيى: أبو البختري كذاب يضع الأحاديث، وقال أبو زرعة لابن أبي حاتم: لا تجعل في حوصلتك شيئا من حديثه[43]. وقال البخاري: سكتوا عنه.[44] وقال العقيلي: لا أعلم لأبي البختري حديثًا مستقيمًا، كلّها بواطيل[45].

وبهذا يعلم أنّ حكم الهيثمي في أحد قوليه "رجاله ثقات " بعيد جدًّا.

وحديث الحسن بن علي هذا ذكره الإمام ابن القيم في المنار المنيف[46] وحكم عليه بالوضع، وذكره ابن عراق الكناني في تنزيه الشريعة المرفوعة[47]، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة[48]، والشوكاني في الفوائد المجموعة[49].

الخاتمة

مما سبق تحريره- ولو بإيجاز- يتبيّن أنّ ما حكم فيه الإمام الهيثميّ بعبارة: "رجاله ثقات" وشبهها يحتاج إلى بحث وإعادة النظر، وليس يحسن بمن يقلّده في هذه الأحكام النقديّة، ولا يصحّ اعتماده دون بحث، ثمّ ما ينبغي التأكيد عليه أنّ الحكم على الحديث من خلال بيان ثقّة الرواة لا يكفي في الحكم النهائيّ على الحديث، وهذه العبارة ليس لبيان صحّة الخبر وإنّما هي حكم على جزء من الإسناد وهو حال الرواة دون بيان الاتصال أو الانقطاع فيه، ودون الحكم على صواب أو خطأ الراوي.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

الحواشي والإحالات:

[1]- وقد وجدت المناوي في فيض القدير يتعقّب السيوطي في بعض أحكامه بقول الهيثمي هذا، وسيأتي ذكر بعض الأمثلة.

[2]- الفروسية ص64.

[3]- الأنوار الكاشفة ص263، 264.

[4]- ينظر تدريب الراوي – بتصرف- 129/1.

[5]- هدي الساري ص553 الفصل التاسع.

[6]- معرفة علوم الحديث ص59.

[7]- نصب الراية 1/347.

[8]- التلخيص الحبير 3/19 .

[9]- مجمع الزوائد 3/337 رقم 5172، وينظر 2/17 رقم 1653، 2/37 رقم 1735، 3/336 رقم5169.

[10] - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 1/136.

[11]- فيض القدير 1/447.

[12]- المرجع السابق 1/164.

[13]- المرجع نفسه 1/320.

[14]- (وفي رواية مشارة بفك الإدغام، مفاعلة من الشر أي لا تفعل بهم شرا تحوجهم إلى أن يفعلوا بك مثله) فيض القدير 3/121.

[15]- مجمع الزوائد 7/221 باب النهي عن مخاصمة الناس.

[16]- المجمع 8/75.

[17]- الغُرّة بغين معجمة مضمومة وراء مشددة الحسن والعمل الصالح، شبهه بغرّة الفرس ... والعُرّة بعين مضمومة وراء مشددة وهي القذر استعير للعيب والدنس... فيض القدير 3/121.

[18]- المعجم الصغير 2/217 رقم 1055.

[19]- ميزان الاعتدال3/356.

[20]- الضعفاء الكبير – العقيلي- 2/173.

[21]- الجرح والتعديل 8/388.

[22]- ثقات ابن حبان 9/205.

[23]- الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي 2/36 وينظر المغني في الضعفاء للذهبي 1/292.

[24]- تقريب التهذيب 1/521.

[25]- مسند الشهاب 2/95.

[26]- شعب الإيمان 6/296.

[27]- الميزان 7/131 ولسانه 6/222.

[28]- مجمع الزوائد 9/65.

[29]- وهو ابن عبد الرحمن بن عقال الحراني.

[30]- المعجم الأوسط 2/20 رقم 1096.

[31]- 12/305 رقم 13191.

[32]- الجرح والتعديل 323/3.

[33]- علل الترمذي الكبير ص287 رقم 527.

[34]- علل الدارقطني 22/2.

[35]- تقريب التهذيب 187/1.

[36]- المستدرك 91/3 رقم4492.

[37]- مجمع الزوائد 242/4.

[38]- المجمع 34/5.

[39]- مسند أبي يعلى 117/12 رقم 6750 .

[40]- 510/2.

[41]- تاريخ بغداد 481/13.

[42]- لسان الميزان 87/4.

[43]- الجرح والتعديل 25/9.

[44]- التاريخ الأوسط 320/2 .

[45]- ضعفاء العقيلي 325/4.

[46]- المنار المنيف ص 65 رقم 117.

[47]- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة 241/2.

[48]- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة 255/2.

[49]- الفوائد المجموعة في الأحاديث المرفوعة 470/1.